٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من الذين يحصلون على تصاريح بالهجرة من هذه الأقلية، لا يصلون الكيان الصهيوني إطلاقاً[٣٠]. في ضوء هذه الحقائق، لا يكون أمام الكيان الاستيطاني الصهيوني سوى أن يعتمد على الزيادة الطبيعية في موارده البشرية، وهو مجال لن يستطيع فيه مجاراة الجانب العربي الفلسطيني في الأمد الطويل، حتى ضمن حدود العام ١٩٤٨.

ان وجود هذه الملامح المختلفة للمشكلة السكانية قدّم مادة خصبة الى الجدل الدائر بين القوى السياسية والفكرية الاسرائيلية. وأبرز ما تمخض عنه هذا الجدل، وضوح الاختلاف في تكييف هذه القوى للآثار التي يمكن أن تترتب على تطور المشكلة برمّتها. وبكلمات أخرى، يمكن القول ان القوى الفكرية والسياسية الاسرائيلية قد اقتربت من المشكلة السكانية من منطلقات مختلفة، حتى جاء الوقت الذي أصبح فيه الموقف من هذه القضية يعبّر عن التوجهات التي تتبنّاها هذه القوى ازاء التسوية السياسية للصراع الاسرائيلي ـ العربي، بعامة، والقضية الفلسطينية، بخاصة، ومستقبل الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، على الأخص.

فالتيارات والقوى الموصوفة باليمينية تدرك أن هناك مشكلة سكانية؛ ومع ذلك، تتعامل معها بروح تغلب عليها اللامبالاة. وأعلنت هذه التيارات عن أنها على استعداد ـ حين تقع الواقعة ـ أن تلقي بالفلسطينيين شرق نهر الأردن، أو حتى احتلال الأردن وطرد سكان الضفة والقطاع اليها، والقضاء على أي توجّه وطني فلسطيني بين عرب ١٩٤٨ وشلّهم تماماً؛ ومن جهة أخرى، تعتبر هذه التيارات أن مسألة التكاثر السكاني الفلسطيني أمر مبالغ فيه، لأن هذا التكاثر آخذ في التناقص بفعل التطور الحضاري[٣١]. وطبقاً لدراساتهم، كانت نسبة التكاثر الطبيعي بين عرب ١٩٤٨، في العام ١٩٦٥، نحو ٤,٥ بالمئة سنوياً، ولكنها انخفضت، في العام ١٩٨٧، الى ٣,١ بالمئة؛ وفي العام ١٩٦٠، كان متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم الامهات العربيات خلال حياتهن ٩,٣ اطفال، وقد انخفض هذا المتوسط في العام ١٩٨٥ الى ٤,٨٦ اطفال. ولذلك، فان الاتجاه العام للتكاثر العربي في اسرائيل يسير نحو الانخفاض وليس نحو الزيادة. فالمسألة، اذاً، هي مسألة وقت، وليس بعيداً ذلك اليوم الذي سوف تتساوى فيه نسبة التكاثر بين الوسطين، العربي واليهودي[٣٢]. ومضى أصحاب هذه الرؤية اليمينية قائلين انه حتى لو كان الافتراض القائل بأن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة سوف يحول دون وجود مشكلة ثنائية قومية متفجرة في حدود العام ٢٠٠٠ افتراضاً صحيحاً، فان الأخطار التي ستهدد اسرائيل (الكيان الاستيطاني) سوف تظل قائمة، لأن الانسحاب سوف يعني وقوع هذه الاراضي تحت سلطة غير إسرائيلية، تكون إسرائيل في مرمى مدافعها. وسألوا من الذي يضمن بقاء الأمن الاسرائيلي وبقاء الأوضاع هادئة ؟[٣٣]. بعبارة أخرى، رأى هؤلاء أن الانسحاب قد يحل مشكلة الثنائية القومية المتوقعة، ولكنه لن ينهي المشكلة الامنية في الكيان الصهيوني.

وضمن آراء تيارات اليمين العنصري، اعترفت حركة كاخ بأن المشكلة السكانية «تبدو كالاوكسجين الذي تتنفسه اسرائيل؛ فكلما ازداد تعداد الفلسطينيين كلما ازدادت قدرتهم على إخافة الجماهير اليهودية». ولهذا، قدّمت الحركة حلولاً جذرية تمثّلت في إرهاب الفلسطينيين وإبادتهم، أو نقلهم (طردهم) قسراً خارج حدود الكيان الاستيطاني. ومن جهتها، تبنّت حركة هتحيا وجهتي نظر في هذه المسألة: قسم منها انشغل بالمشكلة وشدّد عليها ورأى «ضرورة توطين الفلسطينيين جميعهم على الجانب الشرقي من نهر الأردن»؛ والقسم الآخر تجاهل المسألة، ليس عن عدم إدراك لأهميتها، وأنما بغرض إيجاد المبرّر الكافي لضمّ الأراضي المحتلة، دون إثارة مخاوف تذكر. أما تكتل الليكود،